واشنطن تعطي الضوء الأخضر لبقاء تركيا في سورية "ما لزم الأمر"

المزيد من التعزيزات التركية.. والأكراد ينسحبون إلى شرق الفرات و«الجيش الحر» يؤمّن طريق عودة آلاف النازحين إلى «جرابلس»

عواصم ـ وكالات: أعطت واشنطن الضوء الأخضر لتركيا للبقاء في سورية بقدر ما تحتاج «للقضاء على داعش»، ونجحت ضغوطها على حلفائها الأكراد في حملهم على التراجع حتى الضفة الشرقية لنهر الفرات.

وعقب يوم واحد من زيارته تركيا ولقائه الرئيس رجب طيب أردوغان، قال جو بايدن نائب الرئيس الأميركي للصحافيين خلال زيارته السويد: «أعتقد أن الأتراك مستعدون للبقاء في مسعى للقضاء على داعش مادامت اقتضت الحاجة».

من جهتها، قالت وحدات حماية الشعب الكردية التي تشكل عماد قوات سوريا الديموقراطية إن قواتها التي شاركت في عملية لاستعادة مدينة منبج من تنظيم داعش عادت لقواعدها بعد انتهاء العملية بنجاح. وقال متحدث باسم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش إن «العنصر الأساسي» المكون لتحالف قوات سوريا الديموقراطية ـ الذي يشمل وحدات حماية الشعب ـ تحرك شرقا عبر نهر الفرات الذي عبره للمشاركة في استعادة منبج». وذكرت وحدات حماية الشعب في بيان لها «اننا في القيادة العامة لوحدات حماية الشعب نعلن أن قواتنا أنهت مهامها بنجاح في حملة تحرير منبج وعادت إلى قواعدها بعد أن سلمت القيادة العسكرية لمجلس منبج العسكري وكذلك جميع نقاطها العسكرية، كما سلمت الإدارة المدنية للمجلس المدني في منبج في 15 أغسطس 2016 وببيان رسمي».

من جانبه، قال المتحدث باسم العملية التي تقودها الولايات المتحدة على حسابه على تويتر «قوات سوريا الديموقراطية تحركت شرقا عبر نهر الفرات للاستعداد لعملية تحرير الرقة في نهاية المطاف». وأضاف المتحدث أن بعض القوات بقيت في منبج لإنهاء عمليات التطهير وإزالة العبوات الناسفة البدائية الصنع. وقال الكولونيل جون دوريان: «نحن نعمل مع عدد من الجماعات وكلها تركز على هدف مشترك وهو هزيمة داعش. ما يمكننا أن نتوقعه أنهم سيواصلون تحرير المناطق التي يمكنهم تحريرها استعدادا في النهاية لعملية التحرير الكبرى في الرقة».

من جهته، أكد وزير الدفاع التركي فكري إشيق، أن انسحاب ميليشيات الحماية الكردية التي تطلق عليها «ب ي د» وتعتبرها امتدادا لحزب العمال الكردستاني، إلى شرق نهر الفرات في سورية، لم يتم بعد بشكل كامل، مشددا على أن حكومة بلاده تراقب العملية عن كثب لحظة بلحظة.

جاء ذلك في مقابلة تلفزيونية مع قناة محلية، في معرض تقييمه لمستجدات عملية «درع الفرات»، التي أطلقتها تركيا فجر الأربعاء، بدعم من التحالف الدولي لتطهير مدينة «جرابلس» في محافظة حلب السورية، من تنظيم «داعش» الإرهابي.

وقال إشيق إن تركيا كانت قد تفاهمت مع الولايات المتحدة الأميركية قبل نحو أسبوع بخصوص انسحاب ميليشيات «ب ي د» من غرب الفرات في غضون أسبوعين، متوقعا ان تنتهي عملية الانسحاب بشكل كامل خلال الأسبوع المقبل.

وأوضح الوزير التركي أن القوات المشاركة في عملية «درع الفرات» تقوم بتمشيط المناطق المحررة من داعش، لافتا إلى أن الهدف الأول من العملية هو ضمان أمن الحدود التركية وتطهيرها بالكامل من داعش، أما الهدف الثاني فهو الحيلولة دون انتشار الميليشيات الكردية في تلك المنطقة.

وفي هذا الإطار، أرسلت تركيا تعزيزات إلى مناطقها الحدودية مع سورية، لدعم عملية «درع الفرات».

وأوضحت المصادر ان أعدادا كبيرة من الدبابات، وناقلات الجنود المصفحة، والوحدات المدرعة، تمركزت في المنطقة، مشيرة إلى بدء القوات التركية بتفكيك العبوات والمتفجرات المزروعة في الجانب السوري من معبر قرقميش الحدودي.

ونقلت «رويترز» عن شهود عيان، ان 9 دبابات تركية أخرى على الأقل دخلت شمال سورية أمس باتجاه جرابلس.

وقد باشر الجيش السوري الحر، تأمين طريق عودة آلاف النازحين إلى منازلهم بمدينة جرابلس. وعمل على إبطال مفعول الألغام التي زرعها تنظيم داعش، في المدينة ومحيطها قبل اضطراره للانسحاب منها، فضلا عن اتخاذه تدابير أمنية عند مداخل المدينة تحسبا لاحتمال العمليات الانتحارية.

وفي حديث مراسل الأناضول، مع قادة الجيش السوري الحر، أكدوا رغبتهم في إعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة في أقرب وقت ممكن، وعودة سكانها لمنازلهم.

ويقدر عدد سكان مدينة جرابلس والقرى المحيطة بها بحوالي 90 ألف نسمة نزح أغلبهم مع سيطرة «داعش» عليها في سبتمبر 2013.

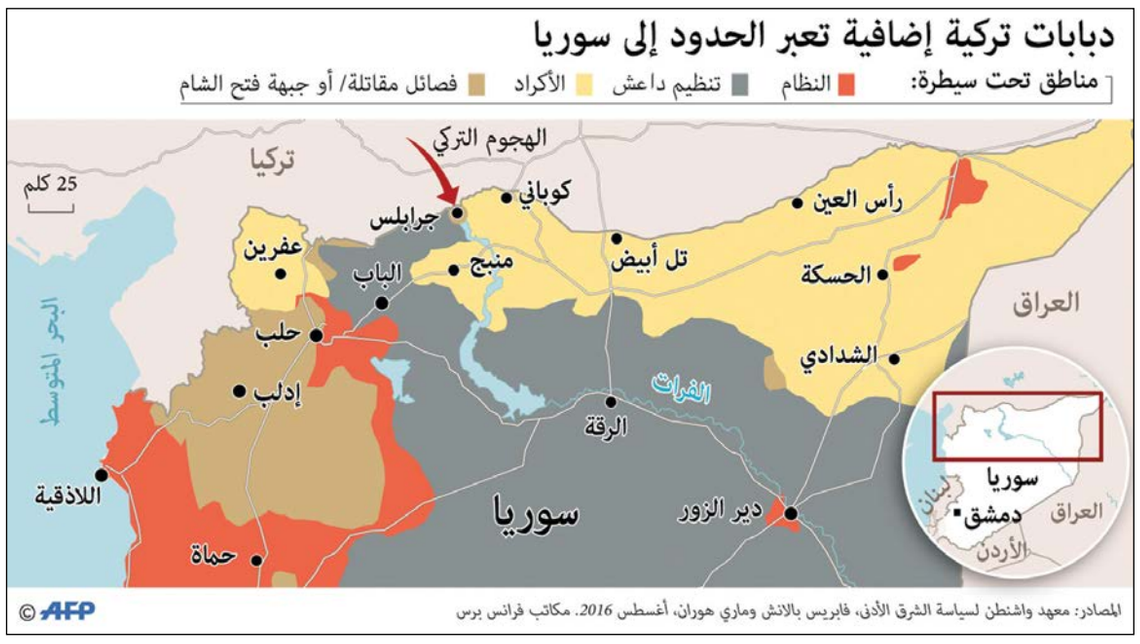

«الدفاع التركية» تراقب انسحاب الميليشيات الكردية وتتوقع اكتمالها خلال أسبوع

«داعش» استخدم «الخردل» في مارع

الأمم المتحدة تُحمّل النظام مسؤولية هجومين كيماويين ديمستورا: روسيا وافقت على هدنة إنسانية لمدة 48 ساعة في حلب

عواصم ـ أ.ف.پ ـ رويترز: خلص تحقيق اجرته الامم المتحدة ان جيش النظام السوري نفذ هجومين كيميائيين على الأقل في سورية بينما استخدم تنظيم داعش غاز الخردل مرة واحدة على الاقل.

وافاد المحققون في التقرير بأن مروحيات عسكرية سورية ألقت غاز الكلور على بلدتين في محافظة إدلب التي تسيطر عليها المعارضة، هما تلمنس في 21 ابريل 2014 وسرمين في 16 مارس 2015. واضاف التقرير ان تنظيم داعش استخدم من جهته غاز الخردل مرة واحدة على الاقل.

وخلص المحققون الى ان طائرة هيليكوبتر تابعة لقوات النظام ألقت قنبلة نشرت «مادة سامة» يرجح انها غاز الكلور في برميل متفجر على قرية تلمنس، مشيرين الى ان هذا الهجوم طاول «عددا كبيرا» من المدنيين، وتكرر السيناريو نفسه في 16 مارس 2105 في سرمين حيث قتل ستة اشخاص داخل منزلهم.

وحول ما حصل في 21 اغسطس 2015 في مارع، قال المحققون ان «هناك ما يكفي من المعلومات المتوافرة للاستنتاج بأن تنظيم داعش كان الطرف الوحيد القادر على استخدام غاز الخردل والذي كانت ليها الدوافع لفعل ذلك».

وطالبت واشنطن، مجلس الأمن الدولي بـ «العمل معا من أجل اتخاذ إجراءات سريعة وقوية لمحاسبة المتورطين في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية». وقال البيت الابيض انه بات «من المستحيل انكار» أن النظام استخدم اسلحة كيميائية، مطالبا بمحاسبته.

وقالت المندوبة الأميركية الدائمة لدى الأمم المتحدة، السفيرة سامنثا باور، ان تقرير لجنة التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية «يؤكد الآن أن نمطا من استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري، يعكس العديد من الحالات المؤكدة الأخرى من استخدام أسلحة كيميائية في جميع أنحاء سورية، وعدد آخر لا يحصى من مزاعم هذا الاستخدام، بما في ذلك ما وقع قبل عدة أسابيع مضت».

من جهة اخرى، قال مسؤولون من الأمم المتحدة إن روسيا وافقت على هدنة إنسانية لمدة 48 ساعة في مدينة حلب السورية للسماح بتوصيل المساعدات لكن المنظمة الدولية تنتظر ضمانات أمنية من أطراف أخرى على الأرض.

وقال ستافان ديمستورا المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية للصحافيين «نحن نركز بدرجة كبيرة على الحفاظ على نهجنا. نريد هدنة مدتها 48 ساعة والاتحاد الروسي أكد «نعم» وننتظر من الآخرين أن يحذوا نفس الحذو.. لكننا مستعدون والشاحنات جاهزة ويمكنها التحرك في أي وقت نتلقى فيه تلك الرسالة». وأضاف، بان إيغلاند الذي يرأس مهمة العمل الإنسانية الأسبوعية التي اجتمعت في جنيف إن خطة الإنقاذ التي أعدتها الأمم المتحدة لحلب تشمل 3 عناصر منها تسليم مساعدات غذائية بشكل متزامن للمناطق التي يسيطر عليها المعارضون في الشرق والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الغرب فضلا عن إصلاح النظام الكهربائي في الجنوب الذي يغذي محطات ضخ مياه تخدم 1,8 مليون نسمة.

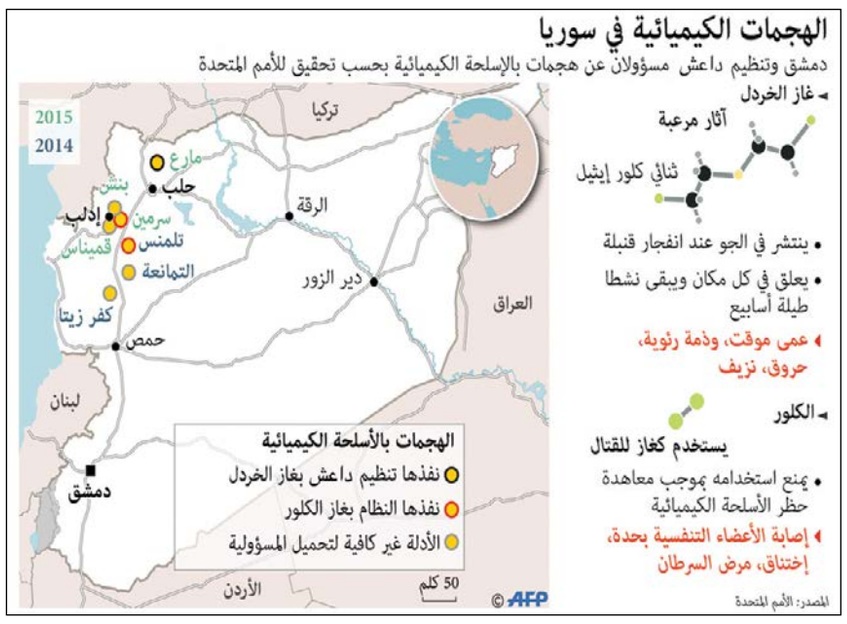

تقرير إخباري

الحرب السورية خفضت أعمار الرجال 6 سنوات والنساء 5

باريس ـ أ.ف.پ: اظهرت دراسة نشرت أمس ان النزاع والحروب الأهلية التي اندلعت في منطقة الشرق الأوسط منذ بدء «الربيع العربي» في العام 2010 ادت الى خفض متوسط الأعمار وإلحاق اضرار بصحة المواطنين.

ورأى باحثون ان المواطنين في اليمن وتونس ومصر خسروا قرابة ثلاثة اشهر من متوسط الأعمار بين عامي 2010 و2013 مع تدهور الظروف التي هددت المكتسبات في القطاع الصحي التي تحققت في العقدين السابقين.

وقال الباحثون في الدراسة التي نشرتها صحيفة «ذي لانست غلوبال هيلث» انه في سورية التي تشهد نزاعا خلف اكثر من 300 ألف قتيل وتسبب في نزوح الملايين منذ مارس 2011، انخفض متوسط الاعمار بما يصل الى ست سنوات.

فقد كان الرجال في سورية يعيشون عادة الى ما يصل 75 عاما قبل النزاع، وبحلول العام 2013 تراجع هذا المعدل الى 69 عاما. وبالنسبة للنساء فان التراجع كان من 80 عاما الى 75 في الفترة نفسها.

وقال معد الدراسة الأساسي علي مقداد الاستاذ في معهد مقاييس الصحة والتقييم في جامعة واشنطن ان «النزاعات الاخيرة دمرت البنى التحتية الأساسية في عدد من الدول».

وأضاف «نتيجة لذلك يواجه ملايين الأشخاص نقصا كبيرا في المياه وظروفا صحية صعبة تؤدي الى ظهور اوبئة».

وأفادت الدراسة ايضا بأن معدل الوفيات لدى الاطفال ارتفع ايضا في بعض الدول.

وأوضحت ان اسوأ وضع سجل في سورية حيث ان تراجع وفيات الأطفال بمتوسط سنوي بلغ 6٪ بين عامي 2000 و2010 تلاه ارتفاع بأكثر من 9٪ سنويا بين 2010 و2013.

وحذر الباحثون بان الظروف الصحية تدهورت بشكل اضافي منذ ذلك الحين ليس فقط في سورية وانما في ليبيا واليمن ولبنان وأفغانستان والعراق والصومال ايضا.

وقال مقداد في بيان ان «الربيع العربي تحول الى حروب معقدة».

وأضاف «مع تزايد عدد السكان والشيخوخة، هذه النزاعات المستمرة ادت الى زيادة عبء الامراض المزمنة والاصابات بشكل دراماتيكي».

وأوضح ان العديد من الأطباء والممرضين غادروا الى مناطق اكثر امانا، ما زاد من الصعوبات التي يواجهها القطاع الصحي.

وحجب القتال حقيقة الانتقال من امراض معدية كانت تعتبر السبب الرئيسي للوفاة المبكرة مثل السل، الى ظروف مرتبطة بأسلوب الحياة مثل امراض القلب والسكري والجلطات التي تصدرت اسباب الوفيات.

خبر.. وتحليل

تدخّل عسكري تركي في الحرب السورية: ضرب «الكانتون» الكردي.. وإحياء المنطقة الآمنة

التطورات في سورية تأخذ طابعا دراماتيكيا على المستويين السياسي والعسكري والمشهد يعاد رسمه وتدخل عليه تعديلات كل شهر وكل أسبوع. بعد التدخل العسكري الروسي، يحدث الآن تدخل تركي مباشر وعلني بعدما كان حاصلا في السنوات الماضية بشكل سري وعبر تنظيمات وقوى المعارضة الإسلامية. هذا التدخل هو ثمرة أولى من ثمار المثلث الجديد الروسي الإيراني التركي والذي ينسق عن بعد مع الولايات المتحدة. العنوان الرسمي للتدخل التركي هو تنظيم «داعش»، والهدف المعلن هو إخراجه من كل منطقة الحدود السورية ـ التركية وقطع آخر صلاته مع العالم الخارجي. ولكن العنوان الفعلي هو الكانتون الكردي، والهدف هو إجهاض مشروع هذا الكيان الذي برزت معالمه وحقق تقدما ولم يكن ينقصه إلا عملية الربط بين جرابلس وعفرين بعدما تم تحرير منبج.

أما المفاجأة الأولى فهي أن انتقال الرئيس رجب طيب أردوغان الى سياسة الهجوم وباتجاه الملف السوري خالف التوقعات التي سادت بعد الانقلاب الفاشل وشككت في قدرة تركيا على التحرك الخارجي في ظل الانشغال الداخلي بإعادة ترتيب البيت وتركيز دعائم السلطة، لا بل عملية إعادة بناء الدولة، وحيث ان تركيا ستكون في حاجة الى وقت لتعود وتقف على قدميها وتمارس دورها كقوة إقليمية.

ما حصل أن أردوغان حول الأنظار عن أزمته الداخلية وقرر الخروج الى سورية لشد عصب الجيش والرأي العام.

بدأت تركيا أول تدخل مباشر لها في العمليات الدائرة في سورية عبر عملية عسكرية أطلقت عليها «درع الفرات» بمشاركة التحالف الدولي لضرب «داعش».

الأهداف والرسائل السياسية والعسكرية التي استخلصها الخبراء والمحللون من هذه العملية هي:

ـ المواجهة هي مع «داعش» لكن الرسالة هي لحزب «الاتحاد الديموقراطي الكردي» جناح حزب العمال الكردستاني في سورية.

ـ إخراج «داعش» من المعادلة الحدودية بين تركيا وسورية.

ـ فتح الطريق أمام منطقة عازلة في جرابلس ومحيطها في بقعة جغرافية يصل مداها الى 90 كلم مربع.

ـ منع الطيران السوري الاقتراب من هذه المنطقة بتوفير غطاء حماية جوي دولي لها.

ـ إعادة الوحدات الكردية الى شرق الفرات وإخراجها تحديدا من منبج.

ـ فتح الطريق أمام قوات المعارضة السورية المعتدلة لالتقاط أنفاسها في المعادلات العسكرية الداخلية في سورية بعدما مالت الكفة تماما لمصلحة الوحدات الكردية وتنظيم «داعش».

ـ وقف حركات اللجوء الى الداخل التركي عبر مناطق الحدود التركية السورية.

ـ تأمين إيصال المساعدات الى النازحين السوريين في المنطقة الآمنة الجديدة داخل سورية بغطاء عسكري دولي.

ـ تحريك فرص المفاوضات السياسية في الملف السوري داخليا وإقليميا، وفتح الطريق أمام المرحلة الانتقالية الحقيقية في سورية بلا «داعش».

ـ تعطيل مشروع الفيدرالية أو الكونفيدرالية الكردي الذي يحاول حزب «الاتحاد الديموقراطي» فرضه مستفيدا من الظروف والأجواء ومن دون مناقشة هذه المسألة الدستورية مع شرائح المجتمع السوري، بل بالتنسيق مع واشنطن وموسكو.

إذن، الانفصاليون الأكراد هم المستهدف الأول في العمل العسكري أما الأهداف الأخرى بعد جرابلس، فلن تتضح حاليا حلم الدويلة الكردية الذي راود الانفصاليون وتأججت نيرانه من الحسكة قبل أيام، تعرض الآن في جرابلس الى عملية اجهاض قاضية.

ويعتبر أكراد سورية أن قرار أنقرة إرسال قواتها، وبشكل علني لأول مرة منذ اندلاع الأزمة إلى داخل الأراضي السورية، رسالة موجهة وبشكل مباشر إليهم بعد اقترابهم من تحقيق حلمهم بوصل مناطقهم الواقعة شرق نهر الفرات بعفرين، تمهيدا لإعلان الفيدرالية، وإن سنحت لهم الفرصة فرض قيام دولتهم. ولم يتوان أحد مسؤوليهم في وصف ما يحدث بأنه «إعلان حرب» عليهم. ويعرف المتمرسون في شؤون المنطقة وشجونها أن تنظيم «داعش» محكوم بالهزيمة. وأن وجوده أكبر من قدرة المنطقة والعالم على الاحتمال. ليس الخوف من «داعش» هو ما أرغم رجب طيب أردوغان على التحرك. إنه الخوف من الأكراد. أكراد الداخل وأكراد سورية. هكذا يمكن فهم رحلته إلى سان بطرسبورغ، ورحلته المقبلة إلى طهران، وإعلان أنقرة قبولها بدور للرئيس بشار الأسد في المرحلة الانتقالية.

وجاءت العملية التي حملت عنوان «درع الفرات» بعد تطورات لافتة حصلت خلال الأسبوعين الأخيرين، أهمها اللقاءات التي عقدت بين مسؤولين إيرانيين ومسؤولين أتراك، تلاها ترحيب أنقرة بقصف جوي نفذته طائرات النظام السوري ضد أهداف تابعة للأكراد في مدينة الحسكة الأسبوع الماضي. وإزاء تلك التطورات، ظهر أن هناك ضوءا أخضر إيرانيا لانخراط تركيا بشكل مباشر في الحرب السورية، يستهدف إبعاد تنظيم «داعش» عن حدودها في شمال سورية، ومنع وصل مناطق نفوذ الأكراد بين شمال شرقي سورية في الحسكة، وشمال غربها في منطقة عفرين.

من الواضح أن خطب ود أنقرة يستدعي قبول نفوذها في شمال سورية، وهو ما أوحت به روسيا وإيران، وما باشرت تركيا ممارسته في منطقة جرابلس التي طالما اعتبرتها خطا أحمر لأمنها القومي، سواء لضرب «داعش» وطرده منها، أو لمنع الأكراد من الوصول الى عفرين، غرب الفرات، تحت غطاء «قوات سورية الديموقراطية». هذا لا يعني أن روسيا وإيران ونظام الأسد تخلوا عن هدف استراتيجي آخر هو إضعاف المعارضة السورية بل تصفيتها للتمكن من فرض حل سياسي بشروطهم. والمطلوب من تركيا أن تنخرط في هذا المسار الذي سينعكس بالضرورة على دعمها الفصائل، ولذلك تباطأت الحملة للسيطرة على حلب كاملة.

أما الموقف الأميركي فإنه جاء داعما بوضوح للعملية التركية، سواء من خلال الغطاء الجوي الذي أمنه التحالف الدولي أو عبر تصريحات نائب الرئيس الأميركي جو بايدن الذي زار تركيا ليكون أرفع مسؤول أميركي يصلها منذ محاولة الانقلاب الفاشلة. وحملت تصريحاته إشارات إيجابية تجاه أنقرة، سواء فيما يخص العملية العسكرية والموقف من الأكراد، أو ما يتعلق بقضية الداعية فتح الله غولن أبرز خصوم الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي تطالب أنقرة حليفها الأميركي بتسليمها إياه. وهدد بايدن الأكراد بأنهم «لن يتمكنوا تحت أي ظرف من الحصول على الدعم الأميركي ما لم يفوا بالتزاماتهم»، فيما يبدو «إعادة ترسيم لأحلام الأكراد»، ونعيا أميركيا لمشروع «روج آفا» (إقليم غرب كردستان، كما يسميه الأكراد، ويمتد من ريف الحسكة الشرقي إلى عفرين) الذي ظن الأكراد أنه بات في متناولهم.

لكن هذا لا يعني التسليم بتحول أميركي في مقاربة الصراع الكردي ـ التركي، ومن المستبعد أن تغامر الولايات المتحدة بالتخلي عن الذراع الكردية التي أثبتت فاعليتها حتى الآن. لكنها تبدو في المقابل حريصة على عدم خسارة أنقرة التي حافظت على مركزيتها لاعبا محوريا في الحرب السورية. ويبدو واضحا عزم واشنطن المضي في استثمار الصراع الكردي ـ التركي لمصلحتها عبر إبقاء بؤرة هذا الصراع ملتهبة ومفتوحة على كل الاحتمالات. تركيا، جاءت الخطوة بمثابة اندفاعة جديدة لتثبيت دور محوري بعدما سادت أوهام عن انحسار دور أنقرة في الملف السوري إثر الانقلاب الفاشل.